الساحل الإفريقي: مظاهر تخلفه، آفاق تنميته وأثر النزاع العسكري فيه على اقتصاديات المنطقة، الجزائر كدراسة حالة

د. كمال ديب*

Résumé

L'Algérie est la seule république qui as échapper au printemps arabe garce a sa bonne santé financière et ses nouvelles politiques de redistribution de la rente a travers les compagnes de révision des salaires menées par l'état, et qui ont permis a l'Algérie d'éviter les vagues des changements politiques brutales suite a la baisse des réclamations sociales.

l'Algérie qui as toujours respecter la souveraineté de ses pays voisins et qui n'as jamais tenter d'intervenir ou bien d'être partie prenante dans les affaires internes de ses voisins, s'est trouver obliger de céder au pressions externes des puissances mondiales et renoncer a ses principes historiques, a causes des menaces émergeantes sur ses frontières dans extrême sud (Mali en l'occurrence), mais la question qui se pose est:

est ce que le conflit militaire au mali est le seul danger qui menace la région? et quels sont les impactes probables sur les économies de la région en générale et l'Algérie en particulier ?

* أستاذ محاضر ب، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لتيبازة.

المستخلص: على عكس الكثير من الدول العربية التي شهدت الربيع العربي، ونظرا لكون هذا الربيع مس بالخصوص الجمهوريات وتجنب المملكات (عدا تجربة البحرين التي أخمدت بتدخل سعودي)، تعتبر الجزائر البلد الوحيد الذي لازال مستقرا من الناحية السياسية وحتى الاقتصادية، ولعل ذلك يعود إلى الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر وكذلك إلى سياسات إعادة توزيع الريع من خلال حملات مراجعة الأجور لقطاع كبير من العمال،ما خفف من ضغط المطالب الاجتماعية، كما أن التجربة المريـــــرة التي مر بها الشعب الجزائري خلال تسعينيات القرن العشرين جعلته أكثر حرصا على مصالحه إن لم نقل أكثر نضجا من الناحية السياسية.

و لكن وبالـرغم من تفـاني الـدولـة الجـزائرية في محـاولـة تجنب التـدخل في الشـؤون الـداخلية للدول المجـاورة (ليبيا وتونس)، إلا أنها وجدت نفسها أمام قضية مغايرة لما شهدته ليبيا وتونس بل أنها أصبحت محور الحل لقضية الساحل الافريقي بكل تبعاتها ومتاعبها، ولكن هل النزاع العسكري هو الخطر الوحيـد الذي يهدد المنطقة؟ وما هي الآثار المتوقعة على اقتصاديات المنطقة عمومـا والجزائر خصوصا؟

الاشكالية:

كانت إفريقيا ولا زالت تعاني من مخلفات الموجات الاستعمارية المختلفة والمتتالية، ويتجلى ذلك من خلال معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ومظاهر البؤس المنتشرة عبر أغلب دول القارة، بالإضافة إلى مظاهر التخلف المختلفة سواء على الصعيد الاجتماعي (اضطهاد الأقليات العرقية، عدم المساواة بين الجنسين، عمالة وتجنيد الأطفال في الحروب الأهلية)، أو السياسي (أنظمة الحكم الدكتاتورية، الانقلابات العسكرية، التزوير الانتخابي...).

وباعتبار منطقة الساحل الافريقي المجاورة للجزائر، ذات مساحة شاسعة وكثافة سكانية منخفضة وثروات باطنية إستراتيجية تثير الأطماع وذات مناخ صحراوي يسبب موجات جفاف حادة، فإن الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة تفرض

نفسها كمجال حيوي وجب تأمينه لضمان استقرار المنطقة عموما والجزائر خصوصا.

ولقد شهدت منطقة الساحل الافريقي المجاورة للجزائر (المالي، النيجر، موريتانيا) في هذه السنة (2012) موجات عنف قبلي، قتل واختطاف للسياح والبعثات الدبلوماسية من طرف الجماعات الإرهابية (القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي) كان الغرض منها:

- المطالبة بتحرير بعض الأسرى في سجون دول مختلفة (محكوم عليهم في قضايا الإرهاب الدولي).
- المطالبة بالفدية للحصول على مصادر تمويل للعمليات الإرهابية في المنطقة وتحصين المعاقل.
- المطالبة بالاستقلال عن الدولة الأم (إقليم الأزواد عن دولة مالي)
- المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

لقد تسارعت الأمور لدرجة التوصل إلى شبه إجماع دولي (تحفظ بعض الدول منها الجزائر) على ضرورة التدخل العسكري في المنطقة لإنقاذها من شبح الارهاب الدولي الذي قد يزيد المنطقة انغماسا في غياهب التخلف بمختلف صوره، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل الجماعات الإرهابية هي التهديد الوحيد والرئيسي لاستقرار المنطقة؟

إنه ومن خلال كل ما سبق استعراضه، وعلما أن منطقة الساحل الافريقي تعاني من التخلف بأطيافه المختلفة قبل ظهور الجماعات الإرهابية فيها، وحتما أن القضاء على هذه الجماعات وخطرها سوف لن ينقل المنطقة إلى سكة التنمية، جاءت إشكالية هذا المقال كما يلي:

ما هي الأسباب الأساسية لتخلف منطقة الساحل الافريقي؟ وما هي مقومات تنميتها المستدامة كمجال حيوي يحد الجزائر جنوبا ويهدد استقرارها من خلال الأزمات التي تعصف به؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تفكيكها إلى أسئلة فرعية متناسقة جاءت كما يلي:

1. ما هي المقومات الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي؟
2. ما هي سلبيات التخلف على المنطقة ؟
3. ما هي مقومات التنمية المستدامة لدول المنطقة المحيطة بالجزائر؟
4. ما الآثار المحتملة على الجزائر في حالة نشوب حرب في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

لتحليل هذه الاشكالية وجب علينا تقديم أجوبة مبدئية للأسئلة الفرعية المختارة وذلك في شكل فرضيات ننطلق منها لفهم الموضوع وتحليل مختلف جوانبه ومن الفرضيات المعتمدة في الدراسة:

1. تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة شاسعة تشمل عدة بلدان تختلف في اللغة والديانة وتشترك في التخلف والأزمات والثروات الباطنية.
2. يعتبر الفقر والأمية وانعدام التنمية من المظاهر الكبرى لتخلف المنطقة
3. ستشهد الجزائر هجرات غير شرعية وموجات لجوء سياسي كبيرة جراء الحرب في حالة اندلاعها، ما يستنفذ طاقاتها الدفاعية ومواردها المالية على المدى المتوسط.
4. تعتبر الطاقة البديلة مستقبل المنطقة من الناحية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

لبلوغ غاية بحثنا حذا، اعتمدنا على المنهج الوصفي وكذلك المنهج التحليلي لما تقتضيه الضرورة العلمية لقراءة المعطيات الكمية وتفسيرها، كما يتخلل بحثنا هذا منهجا تاريخيا نعود إليه لفهم الجوانب التاريخية للأحداث السياسية خاصة.

خطة الدراسة:

نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية على أكثر من صعيد وتفاديا للغوص في مواضيع فرعية متعلقة بالموضوع إرتأيت تقسمه إلى المحاور التالية:

1. التعريف بمنطقة الساحل الافريقي (جغرافية وتاريخ المنطقة)
2. الجريمة المنظمة، مظاهر التخلف وآفاق التنمية في المنطقة
3. أسباب النزاعات العسكرية في المنطقة
4. أثر النزاع العسكري في الساحل الافريقي على المنطقة وعلى الجزائر خصوصا.
5. الخاتمة.

أولا: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي (جغرافية وتاريخ المنطقة):

يُعرَّف الساحل بصفته الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء (السوداء) أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان. وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. ومن أسمائه المشهورة "بلاد السيبة" وهي بلاد يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفلان ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق أساسا لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي بحثا عن الكلأ دون حدود، أو دولة، أو سلطة، أو نظام.

ويمتد "الساحل" من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وبوركينافاسو والنيجر وتشاد والسودان. ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط.

" الساحل" إذن منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية...[1].

كما أن الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا[2] في الجنوب ويمتد غربا من السنيغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، وتاريخيا اعتبرت هذه المنطقة طريقا أساسيا للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد إضافة لوفرة الموارد الطبيعية والطاقوية في عموم القارة تقريبا ما جعلها محل أطماع المستعمر الأوربي منذ القرون السابقة وإلى غاية حصول معظم دول الساحل على الاستقلال في خمسينات وستينات القرن العشرين، وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول[3] التي تنضوي تحت تجمع " اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" CILSS [4]، وفيما يلي بعض

[1] محمد فال ولد بلال، الامن والاستقرار في منطقة الساحل...الواقع والمآلات،ورقة بحثية، ندوة من تنظيم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الانسانية (مبدأ)، نواقشوط، موريتانيا، 11 مارس 2012.

[2] **السافانا** هي كلمة ذات أصل أسباني سابانا ,(Sabana) وتعني الحشائش والسافانا نوع من أنواع السهول الأرضية وهي تمتاز بعشبها الأصفر المائل للبني، وأشجارها قليلة، وتنتشر فيها مختلف الحيوانات، ويسود فيها المناخ المداري، وهي تقع على شمال أو جنوب خط الاستواء، ومن الدول الموجودة فيها الغابات، السودان،تشاد، النيجر،مالي

[3] هذه الدول هي: السنغال، موريتانيا، مالي، بركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، إرتيريا، (وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر)

[4] Edmond Bernus et all," Le sahel oublié", Revue Tiers Monde, Année 1993; Vol 34; N°: 134, pp: 311.

البيانات الاحصائية (أنظر الجدول رقم: 1) التي تمنحنا فكرة عن منطقة الساحل الافريقي المجاورة للجزائر.

الجدول رقم 1 : البطاقة الفنية لدول الساحل الافريقي المجاورة للجزائر

الدولة	السكان مليون	المساحة م2	PIB/ الفرد دولار	صافي IDE 2010 (مليون دولار)	التنمية البشرية	صافي الهجرة
الجزائر	37,1 (2012)	2,381,741	5244	2044	74	-140000
موريتانيا	3,4 (2010)	1,030,700	1151	--	46	+9900
مالي	14,5 (2009)	1,240,000	669	398.5	47	-100823
النيجر	15,7 (2011)	1,267,000	374	---	41	-28497

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لبيانات البنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل دول الساحل الافريقي المجاورة للجزائر هي دول مليونية المساحة يقارب مجموع سكانها تعداد الجزائريين، وما يميزها عن الجزائر هي أنها دول فقيرة تئن غالبية سكانها تحت عتبة الفقر ولا يتعدى نصيب الفرد فيها من الدخل الوطني بضع مئات من الدولارات سنويا.
و بالإضافة إلى كل هذا وجب الاشارة إلى أن العامل المناخي لعب دورا هاما في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية للمنطقة، فمعظم السكان عبارة عن شبه بدو يعتمدون بصفة أساسية على الزراعة وتربية المواشي[1]، كما تتميز

[1]Emmanuel Grégorie, Jean Schmitz, Monde arabe et Afrique noire:permanences et nouveaux liens, In Emmanuel Gregorie, Jean Schmitz (eds), Afrique noire et monde arabe:continuities et ruptures, (ex-Orstom, Institut de recherche pour le développement,2000),p:08.

المنطقة أيضا بالتنوع العرقي والإثني الذي ألقى هو أيضا بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة [1].

ولعل أهم ما يميز المنطقة أن معظم الأراضي ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها سبل الحياة العادية، إلا أنها لدى دوائر صنع القرار في العالم تعتبر احتياطيا استراتيجيا للموارد الطبيعية والطاقوية التي قد تضاهي في أهميتها إحتياطات الشرق الأوسط، حيث تزخر المنطقة بالمعادن والنفط والذهب وخيرات أخرى وفيما يلي جدولا مفصلا لتوزيع أهم هذه الموارد على دول منطقة الساحل الافريقي.

الجدول رقم 2: الموارد الاستراتيجية في منطقة الساحل الافريقي المجاورة للجزائر

الدولة	الموارد الاستراتيجية
موريتانيا	الحديد، الصيد البحري، النحاس،الذهب
مالي	الذرة، الأرز، القطن، الأغنام، الماعز، البوكسيت،الحديد، الذهب
النيجر	النفط،الفحم،الذهب، القطن،الحديد،الفوسفات،القصدير واليورانيوم

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لبيانات البنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة.

من الجدول السابق تتجلى لنا الأهمية الاستراتيجية لدول المنطقة بكونها مصدرا هاما لمصادر الطاقة الأحفورية والمعادن المختلفة خاصة الذهب واليورانيوم، مما يجعلها محل أطماع القوى العظمى والدول الصناعية الكبرى الباحثة عن مصادر طاقة رخيصة وضخمة.

إلى جانب ذلك فإن دول الساحل الافريقي المجاورة للجزائر هي دول ترتكز اقتصادياتها على القطاع الفلاحي بالتحديد إذ يشكل ما يقارب 40% من الناتج

[1] علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص: 10.

في النيجر ومالي وحوالي 13% في موريتانيا كما أن للمياه والأراضي الرعوية والفلاحية أهمية قصوى في الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي ة الأمني في هذه الدول وهذا ما يبينه لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم 3: المقومات الاقتصادية لدول الساحل الصحراوي المجاورة للجزائر:

البيانات	النيجر	مالي	موريتانيا
المساحة الكلية كم2	**1270000**	**1240000**	**10 30700**
التعداد السكاني (2011) بالمليون	16.07 مليون	15.84 مليون	3.542 مليون
تعداد الرعاة والصيادين والمزارعون (مليون)	13.18	9.9	1.7
نسبة سكان الريف من إجمالي السكان	%83	%67.3	%58.8
عدد السكان ناقصي التغذية (مليون)	2.7	1.5	0.2
نسبة ناقصي التغذية من التعداد السكاني %	%20	%12	%7
التغذية السيئة للأطفال (قلة الوزن) %	%19	%33	%32
التغذية السيئة للأطفال (تأخر النمو) %	%46	%38	%35
مساحة المراعي (1000 هكتار)	28780	34650	39250
نسبة المياه الموجهة للزراعة من الإجمالي	%95.4	%90.1	%88.2
نسبة المياه الموجهة للصناعة من الإجمالي	%0.5	%0.9	2.9%
نسبة المياه الموجهة للشرب من الإجمالي	%4.1	%9	%8.8
PIB (USD) سنة 2011	6.017 مليار دولار	10.589 مليار دولار	4.06 مليار دولار
حصة الزراعة في PIB	% 40	36.5%	%12.5
حجم المساعدات الخارجية (USD)	605.370 مليون دولار	963.800 مليون دولار	310.680 مليون دولار

المصدر: إعداد الباحث إستنادا على إحصائيات هيآت رسمية دولية

من الجدول السابق تتجلى لنا بعض الحقائق البيئية لمنطقة الساحل الافريقي والتي نلخصها في النقاط الرئيسية التالية:

1. يغلب على المنطقة الطابع الريفي لسكانها حيث يشكل سكان الريف ما يقارب 76% من التعداد العام لسكان دول الساحل المجاورة للجزائر.
2. 91.2 % من مياه المنطقة موجهة للزراعة.
3. تساهم الزراعة بنحو 30 % في دخل دول الساحل المجاورة للجزائر.
4. تشكل المساعدات الدولية حصة لا يستهان بها من دخل هذه الدول (خاصة من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية)
5. تزخر المنطقة باحتياطات معتبرة من المعادن ومصادر الطاقة خاصة اليورانيوم.

ومن تمة نستنتج أن المنطقة، يتهددها تهديدا كبيرا ورئيسيا من طرف التغير المناخي والذي قد يعصف بكل مقومات الحياة فيها مما يدفع سكانها إلى الهجرة نحو دول الجوار وتعد الجزائر منطقيا من أفضل وأأمن الوجهات المستهدفة من طرف المهاجرين البيئين، وهذا مايدفعنا لدق نواقيس الخطر.

ثانيا: الجريمة المنظمة، مظاهر التخلف وآفاق التنمية في المنطقة:

تئن منطقة الساحل الافريقي تحت وطأة مشاكل وآفات عديدة كانت نتاج ترسبات تاريخية مختلفة ومتعاقبة، أهمها المعاناة المريرة والطويلة من ويلات الاستعمار، ومن أهم هذه المشاكل والآفات: تفشي الجريمة المنظمة بكل أشكالها والتي تعبر بصدق عن مدى التخلف الذي وصلت إليه المنطقة مما يدفع للتساؤل عن آفاق تنميتها.

1. الجريمة المنظمة :

تعرف الجريمة المنظمة عموما بأنها نشاط اجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط كأساس للعمل الجماعي الذي يقوم به عدد من الافراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة، وقد عرفت اتفاقية الامم المتحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" :بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة اشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الافعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ."

وبهذا تكون الجريمة المنظمة تتشابه مع الارهاب بكونهم تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة والسرية على العمليات الاجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الاعضاء أو المتعاملين معها من جهة، ومن جهة اخرى هناك تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والارهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة، وكذا حدة التهديدات التي يشكلوها معا على الامن والاستقرار الوطني والدولي من خلال تجنيدهم للاتباع في دولة وتدريبهم في دولة اخرى[1].

وتعتبر منطقة الساحل الافريقي فضاءا خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها: كالمخدرات، الهجرة السرية، غسل الاموال، تهريب سجائر،

[1] حياة زلماط، لتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، مقالة، صحيفة الخبر المغربية، 11 جوان 2012

البنزين، المواد الغذائية، الاسلحة)، مما جعل المنطقة مصدرا لتهديدات امنية اقليمية ودولية خطيرة وجب الاحتياط منها ومكافحتها.

- **المخدرات :**

إن تجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية[1]، فبالإضافة إلى الأضرار الصحية والاجتماعية وفإن الضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة السلطات الاقتصادية للبلد على تحديد قيمة الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها، وهذا السياق فإن منطقة الساحل الافريقي وما جاورها تعرف تنامي رهيبا لتجارة المخدرات حيث تحولت المنطقة الى جسر عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من امريكا اللاتينية الى اوروبا عبر افريقيا الغربية ثم الساحل الافريقي والمغرب العربي، وحسب احصائيات قدمها مكتب الامم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق المغرب وشمال افريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتين 500 كلم الى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.

- **الهجرة السرية :**

تعتبر الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت اليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنويا وتضطلع المنظمات الاجرامية بتهريب اعداد كبيرة من

[1] تقرير الامم المتحدة سنة 2000

المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة الى البلدان المتقدمة. وبهذا أضحت ظاهرة الهجرة توصف بانها خطر يتهدد الدول الغربية أكثر من الارهاب والجريمة.

- **غسل الاموال :**

لقد عرفت اللجنة الاوروبية لغسل الاموال عبر دليلها؛ غسل الاموال بأنه" عملية تحويل الاموال المتحصلة من أنشطة اجرامية بهدف اخفاء وانكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الاموال او مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم ." وتعد متحصلات المخدرات المصدر الاول لغسل الاموال الا ان الانشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل انشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالأثار وتزييف العملة .وعليه فان ظاهرة غسل الاموال تضعف من قدرة السلطات والقيادات الاقتصادية على تنفيذ برنامجها المالي وتحقيق أهدافها الكلية فالتحولات المالية الكبيرة والمكثفة في حركة الاموال المغسولة تؤثر سلبا على اسواق المال ومستويات اسعار الصرف.[1]

- **تهريب الاسلحة :**

تعتبر ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الانشطة الاكثر روجا وربحا من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم. وحسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف

[1] حياة زلماط، مرجع سبق ذكره.

يروج عبر العالم سنويا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص،وقد أضحت الأسلحة الخفيفة بيد المدنيين تمثل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي، وحسب جملة من المنظمات العالمية ان 60 في المائة من الأسلحة الخفيفة في العالم هي الآن في حوزة مدنيين، ولقد عرفت سوق الأسلحة المهربة في منطقة الساحل لافريقي نشاطا غير مسبوق خاصة بعد انهيار نظام القذافي ودخول المنطقة في حالة لا استقرار وفوضى تسليحية عارمة، مما ساهم في انتعاش هذه السوق وسهل ترويج الأسلحة المهربة إذ عمد المدنيون إلى اقتناء الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة كتدبير احترازي في ظل المخاوف من تطورات قد تقوض دعائم السلم الداخلي بالمنطقة.

- **تهريب المواد الغذائية، السجائر والبنزين :**

تعتبر ظاهرة تهريب المواد الغذائية، السجائر والبنزين من الظواهر الخطيرة سواء على سلامة وآمن العنصر البشري من جهة، أو على اقتصاديات الوطنية للدول من جهة اخرى، إذ تعتبر هذه الظاهرة مؤشرا حيا على صعوبة العيش في منطقة الساحل الافريقي وكذلك على مدى المعاناة التي تتكبدها شعوب المنطقة جراء قساوة الطبيعة، ولعل سبب تهريب البنزين هو شساعة الصحاري في المنطقة وابتعاد التجمعات السكانية وخاصة البدو الرحل من القبائل البربرية عن مصادر الطاقة واحتياجهم للبنزين في تنقلاتهم المختلفة أما فيما يخص تهريب السجائر فأن الكثير من التقارير الدولية ذات المصداقية العالية والصادرة عن جهات مشهود لها بالاستقلالية، أكدت بما لا يدع أدنى شك، ارتباط تهريب السجائر بتهريب السلاح،إذ أنه إذا أردت معرفة المناطق التي تروج فيها الأسلحة المهربة، عليك برصد البلدان والأماكن التي تروج فيها السجائر المهربة.

2. مظاهر تخلف منطقة الساحل الافريقي (معوقات التنمية):

يعتبر الفقر أبلغ تعبير عن التخلف، وهو ما يئن تحت وطأته الفرد والدولة في منطقة الساحل الافريقي، ولتعداد مظاهر التخلف سوف لن تسعنا هذه المقالة للإحاطة بجميع جوانبه كونه يشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتقني والعلمي. ..إلخ، ولكننا سوف نذكر أهم مظاهر التخلف في منطقة الساحل الإفريقي (وهي عامة في أغلب الدول الافريقية) كمعوقات للتنمية المنشودة ومن هذه المظاهر نذكر:[1]

أ. **النمو الديموغرافي المطرد** : هذا حال أغلب دول أفريقيا، ومما يزيد من التأثير السلبي لهذا المعوّق كون الزيادة السكانية مقرونة بافتقارها إلى الرعاية الصحية، والرعاية العلمية، وهما مظهران ترتب عليهما خطران آخران هما :

- تفشي الأمراض والأوبئة، في ظل عجز أكثر الدول عن مقاومتها والحد من خطرها.
- انتشار الجهل وتفاقم نسبة الأمية، في ظل الافتقار المادي للدول الأفريقية لاسيما دول الساحل الافريقي.

ب. **الصراعات على مستوى الدول والقبائل**: حيث إن البنية الديمغرافية للساحل الأفريقي خاضعة لتنوعات إثنية (عرقية) مؤثرة، يمتد أثرها من وسط المجتمع والأسر الصغيرة إلى الجهاز الإداري، ثم إلى قمة الهرم السلطوي. ولست اتصور إمكانية حدوث تنمية في ظل التأثيرات القبلية على هذا النحو، إن هذا النوع من الصراعات هو عيب أزلي تولد مع غريزة حب التملك وحب البقاء عند الإنسان، ولم يحدث أن تقدمت أي دولة في العالم إلا بعد إزالة

[1] خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الأفريقية : تشخيص وعلاج، مقالة في مجلة الحوار المتمدن-العدد: 2932، 2010/03/02

الخلافات والعصبيات القبلية، هذه العصبيات التي تستدعي التركيز الجدي في سبيل إزاحتها عن طريق الخطط التنموية.

ج. **عجز الإمكانيات الداخلية الخاصة عن استثمار الثروات الوطنية:**

تضم منطقة الساحل الافريقي كميات ضخمة من المعادن الثمينة والموارد الخام، والثروات الغذائية التي تشكل بمجموعها ثروة كبيرة من شأنها تحسين الضروف الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة لكن ذلك لم يحصل حتى الآن ولا تزال دول المنطقة مصنفة ضمن دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو أو الأكثر فقرا، إن هذا الوضع ناتج بنحو مباشر عن العجز الواضح الذي تعانيه المنطقة في استثمار ثرواتها، وعدم قدرتها الذاتية على توظيف ثرواتها للنمو الاقتصادي، وزاد من وهن قواها وعمق مشاكلها غزارة ديونها [1]عائقاً فعلياً في طريق المساعي التنموية.

د. **انخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية:** يزيد انفاق دول المنطقة العسكري على إنفاقها في مجال التعليم والصحة" أما تطوير التعليم والاهتمام بالتنمية فهي خارج دائرة الاهتمام الفعلي لكثير من دول المنطقة التي تواجه تحديات الغذاء والأمراض بوصفها على رأس قائمة الاهتمام، هذا ما جعل المنطقة تسجل أسوأ معدلات الأداء، وأضعف مستويات الإنتاج وأعلى مستويات التدهور الاقتصادي.

هـ. **تزايد الأطماع والتدخلات الخارجية على المستوى الاقتصادي:**

تشكل منطقة الساحل الافريقي مطمعاً واسعاً تتطلع إليه كثير من القوى الخارجية من الدول الغنية ذات الروح الاستعمارية، إن تعدد جهات التدخل الخارجي يشكل في حد ذاته صورة من صور شدة الخطر الماثل في التدخلات

[1] أمين أسبر، مسيرة الوحدة الافريقية، بيروت: دار الكلمة للنشر، ط 2، 1983.

الخارجية التي جعلناها ضمن المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية في قارة أفريقيا عموما والمنطقة خصوصا.

إن هذه التدخلات تمثل مظهراً جديداً من مظاهر الاستعمار حيث لا أسلحة ولا إعلانات حرب. فقد صارت الدول القوية توجه مطامعها وتصوب أهدافها إلى المكونات البنيوية للكيانات الضعيفة والفقيرة كما هو حال دول الساحل الافريقي.

نحن اليوم نرى انفراجاً على مستوى التحرر من الاستعمار المباشر، لكن الاستعمار الخفي لا يزال حالاّ في المنطقة ممثلاً في النفوذ الاقتصادي والغزو الثقافي، وقيود الديون الخارجية من طرف الدول الغنية، فضلاً عن الشركات الكبرى ذات الاستثمارات المؤثرة على دول المنطقة التي أنهكتها الديون.

و. **غزارة وتزايد الديون الخارجية، مع تبدد مريب للمساعدات الدولية** : لقد اعتمدت أكثر الدول الأفريقية، خاصة دول الساحل الافريقي منها على المساعدات الخارجية وعلى تلقي الهبات والديون لاسيما من طرف فرنسا وبريطانيا وإنه لمن المؤسف أن نرى تلك المساعدات الخارجية في ظل انتشار الفساد وسوء الإدارة وضعف الرقابة وغياب الحكم الراشد وسط كثير من دول المنطقة، فبرغم المليارات التي تلقتها القارة لازال الخبراء يؤكدون أن أفريقيا تضم البلدان الأقل نمواً في العالم كما أن نسبة النمو الاقتصادي بها هي دون نسبة التطور الديمغرافي، كما تصل نسبة الأمية في كثير من بلدان القارة إلى 80%.

3. آفاق تنمية الساحل الافريقي:

إن القظاء على مظاهر التخلف ومكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي لا يجب أن تكون عن طريق الحلول الامنية والسياسية فقط بل إن الحل الاقتصادي والمبادرة التنموية المستدامة هي التي نعتقدها المخرج الرئيس لهذه المنطقة من مشاكلها المختلفة ولعل السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: ما هي مقومات وآفاق التنمية في هذه المنطقة؟

تمتلك دول المنطقة عدة مقومات (النفط، الغاز، الذهب، اليورانيوم، المياه الجوفية، النحاس،الطاقة الشمسية كطاقة بديلة...) تمكنها من تحقيق تنميتها المستدامة حسب نمط اقتصادها وبنائها الاجتماعي، ولكن هذه المقومات بمفردها لا تكفي وجب علاج العوائق التنموية التي ذكرناها سابقا حيث أن:

علاج **العائق الأول** والمتمثل في تزايد التعداد السكاني، وهو عائق أساسي غير منحصر فقط في بلدان الساحل الافريقي بل في كثير من مناطق العالم النامي كالهند مثلاً وبنغلاديش حيث يشكل تزايد السكان غير المنضبط خطراً على الآمال التنموية، يكون بوضع استراتيجيات عاجلة ودقيقة للحد منه وللوصول إلى تناسب مطمئن بين أعداد السكان وبين الوفاء باحتياجاتهم الضرورية، وأهم ما يمكن القيام به هو العمل على نشر الوعي بين السكان بالوسائل المناسبة ضمن سياق ممنهج وفاعل يفضي إلى إطلاع السكان على أخطار عدم الانضباط في إعداد الولادات المؤدية على كثافة سكانية ضارة بالدول ومشاريعها التنموية ووضع قوانين محفزة للأسر لتنظيم النسل، أماعلاج **العائق الثاني** والمتمثل في تلك الصراعات الداخلية وسط المنطقة على مستوى القبائل وكذا مستوى الدول، لا يكون بتدخلات خارجية ولا بقوات حفظ

السلام المؤقتة، إنما يكمن علاجه الناجع في تحقيق العدالة الاجتماعية وسن القوانين واحترامها في إطار التنوع الإثني والثقافي.

إن شدة توغل وتأثير هذا العائق تقتضي وضع خطة علاجية مناسبة لقوته وهذا أمر يستوجب عملاً تعاونياً على المستوى المحلي، الاقليمي والدولي، حيث تدرس الحالات المشابهة خارج القارة وتدرس الوسائل التي اعتمدها الدول التي تخلصت من هذا العائق تم توضع نتائج تلك الدراسات موضع التمحيص والتحليل لأجل الاستفادة منها في المثال الأفريقي، ولابد أن يكون أول وأهم هدف هنا العمل على توهين وإضعاف العصبية القبلية وتحويل ولاء السكان إلى الدولة كلها لا إلى قبيلة معينة، هذا يعني القضاء على الولاء القبلي لصالح الولاء الوطني.

أما لعلاج **العائق الثالث** وجب تحقيق هدفين أساسيين للوصول إلى حالة تجاوز ذلك العجز عن استثمار الثروات الداخلية الوطنية، ذانك الهدفان هما :[1]

1. التعاون بين دول جنوب الصحراء وشمالها ممن تضمهم القارة الأفريقية، تعاوناً فعلياً عملياً يخرج عن نطاق العوائق المجردة والكلام النظري ويعمم النفع على الجميع وخاصة منطقة الساحل الافريقي.

2. فتح المجال للاستثمارات الخارجية والمساعدات الدولية، لكن على نحو مدروس ومنظم ومأمون بعيدا عن المساومات، وليس على النحو الذي نجده الآن في كثير من الدول الأفريقية التي صارت نهباً للتدخلات الخارجية غير المألوفة.

ولا يمكن في هذا المقام إنكار وجود اهتمام عالمي بمشاكل التنمية الأفريقية.

[1] أمين أسبر، مرجع سبق ذكره.

ولا يمكن الإدعاء بأنها قارة مهملة من طرف المنظمات العالمية. حيث إن صور ودلائل الاهتمام كثيرة منها مثلاً اختيار المشاكل الأفريقية على رأس المواضيع المتداولة لدى كل من :

1. مؤتمر القمة العالمي للأغذية.
2. مؤتمر الأمم المتحدة بالبيئة والتنمية.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية.
4. مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن.
5. مؤتمر المرأة في بيجن (الصين).

وغير هذا من اللقاءات الدولية المهتمة بإشكاليات العالم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولعلاج **العائق الرابع** والمتمثل في كون الخبرات الوطنية من أبناء المنطقة، هم على مستوى لا يؤهلهم لتقديم نفع أو جدوى للقارة على المستوى العملي خاصة، لكونهم لم يحظوا بفرصٍ مناسبة من التأهيل والتعليم والرعاية الصحية، باستثناء من أنساق منهم في مسار العقول المهاجرة تلك العقول التي فقدتها أفريقا عموما واستفاد منها العالم الأول والغني، يجب وضع استراتيجيات تعليمية طويلة المدى، قائمة على دراسات مركزة لخصوصيات القارة، وسكانها، واحتياجاتها، مع رصد ميزانيات خاصة لتحقيق هذا المسعى، وليس من الواقع ولا النافع أن نتصور إمكانية تطوير الكفاءات الأفريقية في معزل عن العون الخارجي والخبرة الدولية لذلك يجب العمل على هذا النوع من الاستعانة وحصرها في عدد من الدول مضمونة الجدوى لاسيما الدول التي لا يوجد لديها روح استعمارية كاليابان مثلاً وكوريا الجنوبية، والهند، كندا، تركيا، ماليزيا والدول العربية.

ولا يخفى أن تحقيق هذا المسعى يستوجب توفير ميزانيات مالية كبيرة وهذا في ذاته تحدٍ كبير يقتضي من الدول العمل على ضبط القوانين الإدارية من جهة، ومحاربة الفساد وعمليات استنزاف الأموال فيما لا يجدي أصلاً، أو فيما يشكل حاجات ثانوية لا ترقى إلى أهمية بناء بنية علمية وطنية مؤهلة للرقي بهذه المنطقة.

أما **العائق الخامس** والمتمثل في التدخلات الخارجية بما تحمله من أطماع، غُلفت بمساعدات قوّت النزوع الاستهلاكي للسكان، وأضعفت النزوع الإنتاجي لديهم، فإنها تنطوي على عدد من الأخطار التي أراها ماثلة في النقاط التالية :

1. تكبيل الاقتصاد الوطني للمنطقة وإبقاؤه تحت الوصاية والهيمنة الخارجية، وهو أمر لا يسمح بالعمل على إقامة اقتصاد وطني حر.
2. استنزاف الثروات الداخلية والمواد الخام، أو على الأقل تعسير طرق الاستفادة منها أمام أهلِ المنطقة أنفسهم ؛ لأن الاتّكال الدائم على المساعدات والاستثمارات الخارجية أمرٌ خالقٌ لتوجه استهلاكي لا يسمح بظهور بوادر العلم الإنتاجي المعتمد على تلك الثروات الداخلية. كل ذلك سيؤدي وهو وضع لا يضمن لها حصانة من أي نوع أمام التدخلات والأطماع المتوجهة إليها من أوروبا وآسيا وأمريكا.
3. تحجيم التعاون التبادلي بين دول المنطقة لاسيما دول شمال الصحراء من جهة ودول جنوبها من جهة أخرى – وهذا واقع مترتب تلقائياً عن فتح أبواب دول القارة للمتدخلين الخارجيين.

إن هذه النقاط السالفة هي مترتبات خطرة، ليس من المستحيل إزالتها، لكن ذلك مسعى يقضي تحقيق خطوات أهمها كما أرى :

1. عقد اتفاقيات ملزمة بين دول القارة تحدد وتحصر جهات ومناطق التعاون والاستفادة الخارجية بفتح المجال أمام دول تؤمن بالمشاركة وتبادل المنافع مع المنطقة بدلاً من الدول التي تهدف إلى الاستحواذ والسيطرة.

2. فتح أبواب الاستثمار أمام دول شمال الصحراء وتشجيعه من طرف تلك الدول على النحو الذي يرفع من قدرات المنطقة الانتاجية والمعرفية.

3- اصطناع خطط داخلية في المجتمع والمدارس وبين العوام لأجل إرساخ النزوع الإنتاجي والعملي بديلاً عن الروح الاستهلاكية والاتكالية الشائعة في دول القارة.

وأخيرا **فالعائق السادس** المتمثل في تراكم الديون وغزارتها، إلى جانب مظهرً آخر هو تبدّد المساعدات الخارجية من غير أن يترتب عليها منافع جدية موائمة لما كان متطوراً قبل وصولها.

ولا يخفى أن وراء تمكن هذا العائق أسباب يأتي على رأسها شيوع النزوع الاستهلاكي عند سكان المنطقة بحكم فقرهم وعدم مقدرتهم على الانتاج، أما تبدّد المساعدات الخارجية فمرجعه الأساسي إلى الفساد والتجاوزات غير القانونية التي تعاني منها أكثر دول القارة الأفريقية

على الرغم من شدة وطأة هذا العائق، فإن سبل علاجه متونوعة :

1. السعي سياسياً ودبلوماسياً إلى إقناع الدول الدائنة بإنقاص أو إسقاط ديونها المستحقة على دول المنطقة، أو - على الأقل -إعفائها من فوائد تلك الديون أو ما يسمى خدمة الدين. [1]

[1] أمين أسبر، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

2. وضع خطط رقابية صارمة وجدية في المجال الإداري خاصة للحد من ظاهرة الفساد واختلاس أموال المساعدات الخارجية وذلك بتحصين القوانين والسهر على تطبيقها في إطار الحكم الراشد.

3. العمل إلى إيجاد موارد دخل داخلية عن طريق توجيه الاهتمام إلى الاستثمار الذاتي الداخلي لثروات بلدان المنطقة سواء على مستوى الثروات الزراعية، والحيوانية، والمعدنية.

4. توجيه الاهتمام والمعونات المقدمة للمنطقة إلى تقوية العملية الإنتاجية لا مجرد إشباع النزعة الاستهلاكية. من ذلك مثلاً أن يستعاض بتقديم أداة صناعية أو فرصة لتعلم صنعة ما لأسرة فقيرة بدلا من تقديم طعام أو مبلغ مالي مباشرة، فأن تمنح إنساناً عملاً دائماً ينفعه سنوات، خير من منحه طعاماً مؤقتاً يجوع بعده بساعات.

ثالثا :أسباب النزاعات العسكرية في المنطقة:

لقد كانت منطقة الصحراء والساحل الافريقي منذ فجر التاريخ مسرحا لنزاعات قبلية عديدة ومتنوعة وموزعة على حقب تاريخية مختلفة، وكان السبب الرئيسي لنشوب هذه النزاعات هو مصادر العيش من موارد مائية ومراعي للثروة الحيوانية، وقد شكلت شساعة المنطقة وعزلتها حاجزا منيعا أمام تدخل الغرباء في المنطقة بل وكانت سببا في توقف الموجات الاستعمارية البرتغالية في بدايات عهد استعمار المنطقة.

إن شريحة لا بأس بها من سكان منطقة الساحل الافريقي يعيش تحت عتبة الفقر وهي مرشحة للاتساع مع تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وكذا النزاعات العسكرية في المنطقة (مالي بالتحديد).

كما رأينا فيما سبق فإن التخلف والجريمة المنظمة يعدان من مظاهر المنطقة بامتياز والأكيد أن العلاقة وطيدة بينهما حيث يسبب التخلف ظهور الجريمة المنظمة وتكرس هذه الأخير مظاهر التخلف بمختلف أشكاله، لذلك نجد من يتحدث عن مصطلح " أمننة التنمية "(la securisation du developpemen)، بمعنى أن غياب الأمن وبروز التخلف يهيئان الأرضية الخصبة للحروب والنزاعات المسلحة.

إن التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي خصوصا وإفريقيا عموما عديدة وفي غالبيتها ذات أبعاد:[1]

- عسكرية التهديد مثل: الانقلابات، الحروب والحروب الأهلية، الجريمة المنظمة والإرهاب.
- غير عسكرية: الفقر، الأمراض الفتاكة (السيدا)، التدهور البيئي والكوارث الطبيعية مثل:الجفاف والتصحر والمجاعات.

و تشير كل التقارير إلى أن إفريقيا ومنطقة الساحل الافريقي بالتحديد تعاني من تبعات التخلف الاقتصادي ويتجلى ذلك في النزاعات العسكرية المختلفة التي تعرفها المنطقة، فحسب تقرير التنمية البشرية عام 2001 فهذه المنطقة يعيش فيها 64% من السكان بأقل من دولار واحد في اليوم وأثقلت مشاكل الديون الخارجية جراء سياسات التعديل الهيكلي كاهل هذه المنطقة.

و لعل أسباب النزاعات في إفريقيا عموما والساحل الافريقي خصوصا تدفعنا إلى التوقف عندها حيث تختلف عن أسباب النزاعات العسكرية في مناطق

[1]Francisco rojas aravena," Human security:emerging concept of security in the twenty-first century", human security; 2002; p:10.

أخرى في العالم، إذ تمتزج عدة عوامل مشكلة الدافع الرئيسي لانفجار الازمات العسكرية وتعقدها ومن هذه الأسباب نذكر:

- **العامل الإثني والقبلي**: حيث أشارت الأمم المتحدة أن التحالفات والنزاعات في دول المنطقة تكون غالبا ذات منشأ إثني وقبلي لغلبة هاذان العنصران في تكوين دول المنطقة، وهذا ما يفسر ضعف العقد الاجتماعي الموجود في هذه الدول.
- **مشكلة الهوية وضعف الإندماج الوطني**: لقد أسس المستعمر دول الساحل الافريقي ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطَعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار استراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة الجنوب والشمال. لذا، أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي[1].
- وفي عموم المنطقة جاء المستعمر من جهة الجنوب وجعل من الجنوب مركز الدولة وأساسها وقلبها النابض في كل الأقطار باستثناء السودان التي جاءها الإنجليز من الشمال وهو ما عزز موقع الشمال ومكانة أهله في الدولة مقارنة مع باقي دول الشريط. أما في موريتانيا ومالي وبوركينا والنيجر واتشاد، فإن الجنوب دخل مخيلة المستعمر الفرنسي انتقائيا لاعتبارات مختلفة منها: التقري والكثافة السكانية وحفظ النظام والأمن والتواصل الطبيعي والإثني والثقافي مع باقي المستعمرات في غرب أفريقيا.

[1] محمد فال ولد بلال، مرجع سبق ذكره.

- **العوامل الاقتصادية:** وتظهر هذه العوامل بصحبة العوامل السياسية والدينية على مستويات عدة هي:[1]

1. محليا: المنافسة على الموارد القليلة مثل الأرض والماء.
2. وطنيا: النزاع لتقسيم الارباح وتفاوت الثراء بين الدول المجاورة.
3. دوليا: الارتباط بدوائر دولية للمافيا العالمية ومنظمات الجريمة المنظمة العابرة للدول.

ومنه يمكننا القول أن النزاعات في إفريقيا توجد بعض جذورها الحقيقية في ضعف الأمن الاقتصادي، حيث أن غالبية النزاعات مرتبطة بمراقبة مراكز الثراء (البترول، الألماس، الأرض، الماء).

- **الغموض والتداخل بين السلطة السياسية والاقتصادية:** نظرا لما للموارد الاقتصادية من أهمية في منطقة الساحل الافريقي، فكثيرا ما نجد أن السياسي يخلط بين مهامه كقائد سياسي وبين أطماعه في الاستحواذ على الموارد الاقتصادية أو بالاحرى توزيعها توزيعا غير عادل وفق انتماءاته القبلية والإثنية مما يخلق نزاعا غالبا ما يكون عسكريا مع الأطراف الأخرى في الدولة أو في الدول المجاورة بحكم الانتماء العرقي لقبيلة من القبائل (الأزواد مثلا تمتد في أكثر من ثلاث دول في منطقة الساحل الافريقي).

أسباب الانفلات الأمني في الساحل الافريقي:

يعد انهيار نظام العقيد معمر القذافي سببا رئيسيا في زيادة حدة الانفلات الأمني في منطقة الساحل الافريقي بسبب وصول أسلحة متطورة كانت موجودة في ترسانة النظام الليبي السابق إلى الفرق المسلحة، سواء كانت ذات شكل

[1] Hugon P, L'economie des conflits en afrique, Revue internationale et strategique 2001/3;n°:43,P:166

أصولي أو انفصالي، ما ساعد على سيطرة جماعات سلفية مسلحة كجماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا على المدن الثلاث الرئيسية في شمال مالي (كيدال، جاو وتومبوكتو)، وإقدام «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» وهي جماعة انفصالية مسلحة على إعلان استقلالها عن شمال مالي، وقد جرت كل هذه التطورات في سياق الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي المنتخب ديمقراطيا (أمادو توماني توري) يوم 22 مارس 2012.

إن السمة الغالبة على دول المنطقة عموما هو غياب مؤسسات الدولة أو ضعفها وهذا ما سمح لبعض قادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية سابقا والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حاليا بإيجاد مواطئ قدم لها في المنطقة؛ ولعل أهم ما يمكننا الاشارة إليه في هذا أن سكان منطقة الساحل الافريقي، في غياب الدولة أو ضعف مؤسساتها، اعتادوا على العيش في ظل سلطة المجموعات القبلية (الطوارق أساسا) أو المجموعات الدينية (الطرق الصوفية)، مع التذكير بصعوبة التمييز في أحايين كثيرة بين النسق «القبلي» و«النسق الديني». وإذا كانت الطرق الصوفية شكلت خلفية ثقافية لسكان هذه المنطقة، فإن هؤلاء السكان أنفسهم بدؤوا يستأنسون بالعقيدة السلفية ومضطرون إلى التعامل معها لاعتبارات مختلفة.

وفيما يلي جملة من العوامل التي أحسبها من بين مسرعات الانفلات الأمني في منطقة الساحل الصحراوي ومن معقداته وهي:

1. صحوة طوارقية عامة وشاملة رفعت سقف مطالب "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إلى "حق تقرير المصير والاستقلال" والإعلان عن "حرب للتحرير" أعتقد أنها ستكون مدمرة جراء ما لفظته الحرب في ليبيا من أسلحة حربية متطورة ومقاتلين مدرَّبين.

2. الحراك الشعبي في المنطقة العربية عموما وفي شمال أفريقيا المتاخم لشريط الساحل خصوصا قد شكل حافزا للطوارق ليخوضوا حربا جديدة لفرض حل لقضيتهم التاريخية في خضم الأحداث والتحولات التي يشهدها العالم، مستأنسين بتجربة جنوب السودان الذي تأسست له دولة المستقلة.

3. السقوط المدوي لنظام القذافي الذي أدى عمليا إلى "هجرة عكسية" للمقاتلين الطوارق من ليبيا إلى مواطنهم الأصلية (مالي والنيجر بشكل خاص) مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، ولم يبق أمامهم اختيار آخر بعد انهيار القذافي الذي كان بالنسبة لهم متنفسا وحاضنا وداعما – بالحد الأدنى – في ظروفهم المعيشية.

4. دخول القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الخط ومن حولها شبكات التهريب والجريمة المنظمة ومعسكرات الاكتتاب والتدريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات والسيارات والسجائر والإتجار بالبشر والهجرة السرية.. كل ذلك حول شريط الساحل المأزوم أصلا من منطقة رمادية خارجة عن السيطرة إلى برميل بارود آخذ في الانفجار .

5. غياب الحكم الراشد في منطقة الساحل الصحراوي، وغلبة الولاء للقبيلة بدل الولاء للدولة وكذلك إحساس مواطني هذه المنطقة بالتهمش وغياب دور الحكومات في تمكينهم من العيش الكريم، ما دفعهم للارتماء في أحضان

كل من يعدهم بغد أفضل ولو بحمل السلاح في وجه إخوة الأمس (الدولة الام).

ومن المفارقات المضحكة أو لعلها المبكية أن يتقاعس المجتمع الدولي عن موضوع "أزواد" في حين يحتدم الصراع بين الدول العظمى سعيا إلى السيطرة على الثروات الطبيعية الهائلة للمنطقة: نفط وغاز ويورانيوم وذهب ونحاس، إلخ.. هذه الصين موجودة بقوة وروسيا تحاول استدراك ما يمكن استدراكه بعد ليبيا. وأوروبا موجودة وخاصة فرنسا وابريطانيا، والولايات المتحدة موجودة عسكريا واقتصاديا، وإسرائيل تخاتل المنطقة من الخلف، حيث تتواجد في أفريقيا الشرقية وأفريقيا الوسطى[1] .

رابعا: أثر النزاع العسكري في الساحل الافريقي على المنطقة وعلى الجزائر خصوصا:

لقد قام الأستاذ امحند برقوق بتعريف الحيز الجغرافي المعروف بمنطقة الساحل حيث قال أن" منطقة الساحل هي ذلك الحزام الحدودي الذي يحيط بالجزائر من السودان حتى موريتانيا وهناك من يضيف غينيا بيساو والرأس الأخضر وبوركينافاسو."

و كما سبق وأن أشرت في مقدمة هذه المقالة فإن ما يهمنا من هذه المنطقة هي الدول المتاخمة للجزائر وهي: موريتانيا,مالي والنيجر، حيث تعتبر هذه المنطقة

[1] محمد فال ولد بلال، مرجع سبق ذكره.

" قوس الأزمات " تنطوي على الكثير من الأسباب المنتجة للازمات ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي[1]:

1. طبيعة المجتمعات المفككة اثنيا وقبليا وعرقيا نتج عنه سوء التجانس في هذه المجتمعات وغياب ثقافة سياسية موحدة, هذا الضعف اثر سلبا على سياسة الأداء المؤسساتي مما جعل الحاجة إلى طرف ثالث أجنبي ضروري.
2. أدى ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية إلى انتشار الفقر المدقع والمجاعة ,وتبين الإحصائيات حسب مؤشرات التنمية أن هذه الدول تعتبر الأقل تنمية في العالم.ففي سنة 2006 كانت النيجر اقل الدول نموا من حيث الدخل الفردي المقدر بأقل من دولار في اليوم ونسبة الفقر بـ:40% في السودان, التشاد أكثر من 80%، النيجر63%، مالي64%، موريتانيا40% كل هذا من شانه أن ينتج موجات هجرة جماعية وتوجه نحو الإجرام المنظم وغير المنظم، كما أن هذه الدول تعيش حالة استدانة مفرطة .
3. الأمراض المتنقلة والمعروفة مثل الملا ريا,السل,والايدز وهذا حسب إحصائيات المنظمة الدولية للصحة لسنة2006، والجدول الموالي يوضح ذلك بجلاء.

[1] امحند برقوق، " المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"،محاضرة في مقر وزارة الدفاع الوطني في: 2007/12/24، تم نشرها كاملة في: مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008.

الجدول رقم 4: معطيات الأمراض والأوبئة لدول الساحل الافريقي المجاورة للجزائر

الدول	سكان محتملي الاصابة	المصابين فعليا	المتوفين بالفيروس
المالي	%1.9	70000	4800
النيجر	%1.2	14000	12000
موريتانيا	أقل من 0.6%	9500	أقل من 500

المصدر: امحند برقوق، " المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، محاضرة في مقر وزارة الدفاع الوطني في: 2007/12/24، تم نشرها كاملة في: مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008.

4. الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية بهذه المنطقة بعد الحرب البادرة خاصة بعد اكتشاف النفط والغاز مما خلق نوعا من التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين مؤخرا في دارفور وانغولا .

5. وجود هشاشة وميوعة للحدود.

وقد أعربت هيئة الأمم المتحدة عن قلقها الشديد من "تداعيات إنسانية" وراء محاولة التدخل العسكري في شمال مالي في حالة ما أقره مجلس الأمن . وقد جاء في تقرير أممي أعدته وكالة تنسيق الشؤون الإنسانية، حذر فيه من موجة نزوح كبيرة للاجئين الماليين في حال محاولة طرد الحركات المسلحة عن طريق القوة من مدن الشمال. ويأتي هذا التقرير ليضاف إلى "التحفظات" التي أبدتها الأمم المتحدة بشأن الأخطار التي قد تخلفها العملية العسكرية الدولية في شمال مالي، وتوقعت وكالة تنسيق الشؤون الإنسانية أن من بين مخلفات الحرب ضد المجموعات المسلحة ما يلي:

- الحرب ستكون طويلة وذات نتائج وخيمة على دول المنطقة.
- احتمال وقوع "انشقاق" داخل صفوف الجيش المالي.
- تفعيل بعض الخلايا النائمة للحركات الإسلامية في باماكو.
- إمكانية أن تحدث "فوضى" في كامل البلاد وقد يتعداها إلى دول الجوار منها الجنوب الجزائري.

ودعت الهيئة الأممية لضرورة الاستعداد لاستقبال آلاف النازحين الجدد من مالي باتجاه دول الجوار، وتتوقع أن يبلغ عددهم أكثر من 400 ألف لاجئ مالي جديد، حتى وإن قالت إنه ليس سيناريو قائما بل يجب توقع الكارثة . وتلتقي هذه التحذيرات مع تصريحات الأمين العام الأممي بان كيمون الذي سبق أن حذر من تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي خصوصا في جوانبه الإنسانية[1] .

وأخيرا ومن خلال كل ما تقدم، يمكننا أن نستنتج أن الآثار المتوقعة على الجزائر في حالة نشوب حرب على الحدود الجنوبية ستكون كمايلي:

1. زيادة النفقات العسكرية بصفة ملحوظة وقد تكون لسنوات عديدة متتالية لاحقة ما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي من الصرف الأجنبي للجزائر.
2. زيادة النفقات الموجهة للاجئين (البيئيين أو ضحايا النزاعات العسكرية)، ولسكان الجنوب حيث لن تكفي الموارد كل التعداد السكاني الجديد.
3. حدوث ضغط رهيب على الإدارات والهيئات ومختلف المرافق العمومية، مما يؤثر على نوعية الخدمات وقد يحدث موجات اضطرابات مطلبية اجتماعية خطيرة.

[1] الأمم المتحدة، تقرير وكالة تنسيق الشؤون الإنسانية ديسمبر 2012.

4. ظهور وانتشار الأمراض والأوبئة وبؤر فساد وجريمة في الجنوب ما يحتم زيادة الانفاق على محاربتها وربما تعميق عجز الميزانية.
5. تغير هيكل الميزانية العامة للدولة خلال فترات النزاع العسكري، إذ ستزيد نفقات الأمن وتتقلص نفقات التربية والتعليم والصحة، ما يؤثر سلبا على التنمية المستدامة للجزائر.
6. إمكانية إيقاض الخلايا الإرهابية في داخل البلاد واستغلالها لظروف النزاع في الجنوب للقيام ببعض العمليات النوعية التي قد تعيد الجزائر إلى سابق عهدها بالإرهاب لا قدر الله ذلك.
7. عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر وانتقاله إلى وجهات أكثر أمنا.
8. استنزاف حاد لصندوق ضبط الإيرادات وكذلك إحتياطي الصرف.

الخلاصة:

إذا كان الفقر أهم سمة من سمات التخلف الاقتصادي فإن الحروب والنزاعات العسكرية هي من أهم مسبباته، إذ أنه ومن خلال كل الدراسات التي سبقت دراستي هذه تم التأكيد على أن أهم سبب من أسباب تخلف دول الساحل الإفريقي هي موجات الاستعباد والاستعمار التي عانت منها دوله، وكذلك الجزائر من خلال الاستدمار الفرنسي الذي عمر فيها ما يزيد عن ثلاثة عشر عقدا بسنتين.

من خلال ما سبق عرضه في هذا المقال فإن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من تخلف كبير على مختلف المستويات (إجتماعية، اقتصادية، بيئية، سياسية، ثقافية...)، كان سببه و/أو زاد من حدته – في رأيي – العوامل التالية:

1. الموجات الاستعمارية والاستعبادية المتتالية والطويلة.
2. قساوة الطبيعة والمناخ.
3. الصراعات القبلية والإثنية المهددة لوحدة كيانات المنطقة (الدول)
4. موجات الجفاف المتتالية والتغير المناخي.
5. العلاقة الجدلية بين الفقر والجريمة المنظمة.

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على خطر نشوب نزاع عسكري في دولة مالي، جنوب الحدود الجزائرية وسعيت لإظهار مدى حساسية القضية وأثرها على المنطقة برمتها والجزائر على وجه التحديد بمقاربة اقتصادية نوعا ما وقد توصلت إلى جملة من الحقائق أو جزها في ما يلي:

1. إذا كان النزاع العسكري في منطقة الساحل خطرا ضرفيا يمكن السيطرة عليه دبلوماسيا أو حتى عسكريا بتدخل أجنبي أو بدونه، فإن الخطر البيئي والمتمثل في خطر التغير المناخي على المنطقة يعتبر خطرا استراتيجيا يهدد المنطقة برمتها والجزائر بالتحديد، حيث سيكون الجنوب الجزائري محجا لسكان شمال مـالي والنيجـر وحتى موريتانيا في حالة الجفاف الطويل أو المستدام للمنطقة ما سيحتم على الجزائر أن تستقبل مهاجرين بيئيين قد ينصهرون في النسيج الاجتماعي والتركيبة المجتمعية بقـوة الظـروف المنـاخية والقـوانين الأممية (قانون حقوق الانسان واللاجئين)، ويزيد من حجم التوترات في الجنوب بحكم المعطيات الجديدة.

2. إن أول أثر للنزاع العسكري في منطقة الساحل الافريقي على الجزائر، هو زيادة نفقاتها العسكرية على حساب نفقاتها التنموية وهذا ما تجلى في الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع لسنة 2013.

3. يعتبر استنزاف احتياطي الصرف أهم ما يتهدد الجزائر من الناحية الاقتصادية حيث أنه الملاذ الوحيد لها لتغطية زيادة النفقات في حالة الحرب الساحلية.

4. تفقد الجزائر قدراتها في الانفاق التنموي ما يعيقها في تنفيذ برامجها التنموية المسطرة للخماسي المقبل.

المراجع:

1. محمد فال ولد بلال، الامن والاستقرار في منطقة الساحل...الواقع والمآلات، ورقة بحثية، ندوة من تنظيم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الانسانية (مبدأ)، نواقشوط، موريتانيا، 11 مارس 2012.

2. علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

3. حياة زلماط، لتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، مقالة، صحيفة الخبر المغربية، 11 جوان 2012.

4. تقرير الامم المتحدة سنة 2000.

5. خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الأفريقية: تشخيص وعلاج، مقالة في مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2932، 2010/03/02

6. أمين أسبر، مسيرة الوحدة الافريقية، بيروت: دار الكلمة للنشر، ط 2، 1983.

7. امحند برقوق، " المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"،محاضرة في مقر وزارة الدفاع الوطني في: 2007/12/24، تم نشرها كاملة في: مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008.

8. الأمم المتحدة، تقرير وكالة تنسيق الشؤون الإنسانية ديسمبر 2012.

9. إحصائيات البنك الدولي.

10. إحصايات صندوق النقد الدولي.

11. Edmond Bernus et all," Le sahel oublié", Revue Tiers Monde, Année 1993; Vol 34; N°: 134.

12. Emmanuel Grégorie, Jean Schmitz, Monde arabe et Afrique noire:permanences et nouveaux liens, In Emmanuel Gregorie, Jean Schmitz (eds), Afrique noire et monde arabe :continuities et ruptures, (ex-Orstom, Institut de recherche pour le développement, 2000).

13. Francisco rojas aravena," Human security:emerging concept of security in the twenty-first century",human security;2002.

14. Hugon P, L'economie des conflits en afrique, Revue internationale et strategique 2001/3;n°:43.